

ستراتيجية مكافحة الفساد

٢٠١٤-٢٠١٠

وزارة البيئة - مكتب المفتش العام

المقدمة

استجابة لمتطلبات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي تم مصادقتها من قبل مجلس الوزراء استناداً للقرار المرقم (17) لسنة 2010 والتي تستجيب لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فقد اعتمد مكتب المفتش العام في وزارة البيئة استراتيجية على مستوى الوزارة عبارة عن لائحة توضع خارطة الطريق الذي يمكن ان يوصل الى تحقيق الاهداف الواردة في الاستراتيجية .

لقد وضعت استراتيجية وخط العمل على اساس الرؤيا الشاملة والظروف التي تحيط ببيئة العمل وواجه ومظاهر الفساد المشخصة والواقعة فعلاً والمتمثلة الوقوع وعلى مستوى الدوائر والمديريات والأقسام في الوزارة .

ان الاستراتيجية اخذت بنهجي الوقاية والردع في توازن موضوعي لمواجهة الفساد لذلك سجلت خطط لمواجهة احداث تغييرات في السياسات والأنظمة والاجراءات بما يضمن خلق بيئة عمل تضيق الخناق امام احتمالات الفساد وتؤدي بنفس الوقت الى تنظيم الاداء وزيادة كفاءته واقتصاديته .

تنسجم الاستراتيجية بالوضوح في تحديد كل ظاهرة من ظواهر الفساد الواقعة والمتمثلة وآثارها والخطط المعدة لمواجهةها وتحديد الجهات المعنية بالتنفيذ وعلى كافة المستويات في الوزارة كما وانما حددت توقيتات مفصلة لمعالجة كل ظاهرة وتضمنت ايضاً مؤشرات لقياس مستوى الانجاز والتقدم .

لقد تم بناء الاستراتيجية على اساس محاربة الفساد وفق منهج الوقاية من خلال تبني سياسة الاصلاح الاداري ورفع مستويات الاداء والانجاز والكفاءة والاقتصادية وترسيخ ثقافة النزاهة والسلوك الوظيفي على اساس القيم الوظيفية والاخلاقية واعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز انظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي واشراك كافة دوائر واقسام الوزارة وبمختلف المستويات في تنفيذ هذه الاستراتيجية .

د.جاسم محمد العطوانبي

مفتش عام وزارة البيئة

1- الرؤيا:

بناء وزارة نزيهة وشفافة يتولى إدارتها جهاز إداري كفاء وفعال قادر على مواكبة التغيير ويستثمر إدارة الموارد لبناء بيئة صحية وسليمة .

2- الرسالة:

إخضاع أداء الوزارة لإجراءات المراجعة والتدقيق والتفتيش والتحقيق بغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة ومنع وقوع أعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها .

3- الهدف:

- 1- تحسين مستوى الأداء وتقليل المعوقات التي تواجه عمل الوزارة ومحاربة الفساد بكافة أشكاله عن طريق اجراءات التفتيش والتدقيق والتحقيق والتوعية .
- 2- تشخيص الظواهر السلبية الموجودة والمحتملة الوقوع واسباب نشوئها وتحديد ما اذا كانت ظواهر فساد او ضعف في الانظمة او الاداء ووضع البرامج والتدابير اللازمة لمعالجتها بمشاركة دوائر واقسام الوزارة وعلى كافة المستويات .

4- القيم الجوهرية :- الاستقامة / العدالة / الكفاءة .

5- الآليات المعتمدة في بناء الاستراتيجية :-

- أ – المكافحة عبر إحداث تغييرات في السياسات والأنظمة وحسب تطور العمل .
- ب- ترسيخ الشراكة مع دوائر واقسام الوزارة وعلى كافة المستويات لبناء وحدة متكاملة لمكافحة الفساد .
- ج- توضيح دور مؤسسات الوزارة وتشخيص المشاكل التي تعاني منها .
- د- تهيئة الموارد البشرية والمادية والمستلزمات الأخرى لتنفيذ الخطة .
- هـ- تحديد سقف زمني لكل مفردة من مفردات الخطة .
- و- توزيع المسؤوليات على مستوى مفردات الخطة .
- ز- إصدار تقارير متابعة دورية لانجاز المهام من قبل الدوائر المعنية وتصحيح المسارات في ضوء تحليل النتائج .
- ح – إصدار تقرير سنوي في نهاية كل سنة يوضح نتائج صياغة وتنفيذ الخطة وتحديد المشاكل والمعوقات والمقترحات البناءة لتجاوزها وتأمين التدفق المستمر للبيانات والمعلومات .
- ط – الاهتمام بوضع خطط بديلة للمفاصل المهمة بما يضمن الاستجابة لأي متغيرات او تحديات تواجه عملية التنفيذ .

6- ادوار الإدارات العامة والمديريات والأقسام في تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد :-

أ- تسهيل وتبسيط المعاملات :-

تعد الوظيفة العامة تكليف وطني وخدمة اجتماعية يستهدف القائم بها المصلحة العامة وخدمة المواطنين ووفق هذا المفهوم يجب إعطاء أهمية كبيرة للخدمات المقدمة للمواطنين لا د من معاناتهم والتي أصبحت تأخذ الوقت والجهد الكبيرين لغرض انجازها وما يرافقها من ضغط على المواطنين واستنزافهم بكل اشكال الاستغلال ، اصبح لزاماً على دوائر واقسام الوزارة تبسيط اجراءات المعاملات الخاصة بالمواطنين وتطوير أدلة لسير المعاملات وتبسيطها لغرض اعتمادها لتكون وسيلة من وسائل الحد من ظواهر الفساد . ويتم ذلك من خلال :-

أولاً :- مساعدة المواطن للإمام بمراحل وإجراءات المعاملة الإدارية التي تعنيه .
ثانياً :-وجود إعلام إداري متعدد الأشكال يساعد المواطن على فهم آليات عمل الإدارة العامة فيما يخص الموافقات البيئية او فرض العقوبات الجزائية على الانشطة المخالفة او التعريف بقانون حماية وتحسين البيئة وما يترتب على المواطنين من التزامات تجاه القانون .

الثالث :- حصول المواطن على نسخة مصدقة من القرارات الإدارية .
رابعاً:- ان يشعر المواطن في تعامله مع الإدارة بالكرامة والمساواة وعدم التمييز .
خامساً:- ان يتحقق للمواطن آلية لشرح شكواه وبلاغته الى الجهات التنفيذية والرقابية في الوزارة .

سادساً:- انشاء مكاتب استقبال الإدارة والمؤسسات العامة لتأمين المعلومات اللازمة للمواطنين .

ب- تفعيل أخلاقيات الوظيفة العامة :-

ويتم من خلال تطبيق لائحة السلوك الوظيفي المقررة بموجب تعليمات رقم (1) لسنة 2006
التعديل الأول لتعليمات قواعد السلوك الخاصة بموظفي الدولة والقطاع العام ومنتسبي
القطاع المختلط ووفق المبادئ الآتية :-

اولاً: ان يتوخى الموظف في عمله المصلحة العامة ويحرص على تطبيق القوانين
والأنظمة النافذة دون اي إهمال .

ثانياً:- ان يضع خدمة المواطنين فوق مصالحه وارتباطاته الخاصة .

ثالثاً- ان ينجز معاملات المواطنين وبسرعة ودقة ونزاهة ضمن حدود وظيفته .

رابعاً- ان يتعامل مع المواطن ضمن القوانين والأنظمة النافذة بتهذيب واحترام لحقوقهم
وكرامتهم .

خامساً:- ان يحرص على تأمين المساواة والعدالة والموضوعية في التعامل مع المواطنين .

سادساً:- الالتزام بالإخبار عن جميع مظاهر الفساد في المؤسسة العامة .

تبني مفهوم مواطنة المنظمة والعمل بمبادئها .

ج- تفعيل مبدأ الشفافية في تعاملات الوزارة .

ويتم من خلال الآليات والإجراءات التالية :-

اولاً:- نشر تقارير دورية ونشرات إعلامية عن عمل الوزارة وانجازاتها وتشمل أنشطة
الوزارة المختلفة ، نسب الانجازات المتحققة ضمن الخطة السنوية ، عدد المشاريع
ونوعها ونسب الانجاز المتحققة واي نشاطات اخرى تقع ضمن عمل الوزارة .

ثانياً:- إطلاع الجمهور على الموازنة العامة للوزارة (تشغيلية ، استثمارية) .

ثالثاً- وضع نظام لاستقبال وتفعيل اقتراحات الموظفين والمواطنين المتعلقة بتحسين العمل
الإداري وتطويره .

7- آليات تنفيذ استراتيجية وزارة البيئة في مكافحة الفساد :-

وتعتمد على تشخيص الظواهر السلبية المتحققة والمحملة الحصول والتي تم تشخيصها من قبل
مكتب المفتش العام في الوزارة وبيان آثار انتشار جهات الظواهر السلبية ووضع المعالجات
اللازمة لها والهدف من المعالجة ووضع الخطط اللازمة للمعالجة التي تتضمن الفترة الزمنية
للمعالجة والجهة القائمة على التنفيذ ووضع مؤشرات تقييم هذه المعالجات .
وقد تمثلت هذه الظواهر السلبية في وزارة البيئة بالآتي :-

- ضعف نظام تقويم الأداء (موظفين ، منظمة) في الدوائر .
- عدم ملائمة فرص التدريب والتأهيل مع الاختصاص الوظيفي .
- عدم استخدام التقنيات الحديثة في تطبيق مدخلات ومخرجات نشاطات وأعمال دوائر الوزارة ضمن أنظمة المعلومات التقنية .
- عدم التكافؤ في توزيع فرص التدريب والتأهيل بين دوائر البيئة في بغداد وباقي المحافظات.
- عدم وجود خطط محددة للتدريب في الوزارة بالنسبة للجانب الفني والإداري ، وضعف استغلال الموارد المخصصة لها .
- عدم الاطلاع على لائحة السلوك الوظيفي وعدم الفهم الكامل لما ورد في تفاصيل لائحة السلوك الوظيفي من قبل الموظفين بشكل عام .
- ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وعدم كفاءة أجهزة التدقيق الداخلي .
- الوصف الوظيفي لوزارة البيئة لا يتفق ومهام وزارة البيئة في بعض مفاصله .
- ظاهرة تزوير الوثائق الرسمية .
- ضعف تطبيق الإجراءات القانونية في تسديد الغرامات المفروضة على الأنشطة البيئية المخالفة .
- تعاطي الرشوة مقابل منح الموافقات البيئية غير المطابقة للشروط البيئية .
- عدم وجود مسح شامل للأنشطة الملوثة غير الحاصلة على الموافقات البيئية .
- عدم تثبيت الكف التخمينية للمشاريع وعدم تدوين المواصفات التفصيلية للمشاريع .
- ضعف إدارة المخازن وتلكؤ لجان الجرد اليديوي والمستمر والمفاجئ للموجودات المخزنية والنقدية والثابتة .

8- آلية الرقابة على التنفيذ :-

مراقبة ومراجعة الاستراتيجية :- وتتمثل بالرقابة والمراجعة على صياغة الاستراتيجية وآلية تنفيذها لغرض تشخيص نقاط القوة وتدعيمها وكذلك تحديد الانحرافات ومعرفة أسبابها وإيجاد المعالجات اللازمة من خلال تعديل الخطط والبرامج بما يتفق مع أهداف الاستراتيجية .

ويقوم قسم التنفيذ في مكتب المفتش العام بإعداد استمارة خاصة بمراقبة الاستراتيجية من حيث الصياغة والتنفيذ بالتنسيق مع مدراء الدوائر والمديريات والأقسام في الوزارة على ان يقوم القسم بتقديم تقرير شهري مفصل لنتائج المراقبة متضمنة التوصيات اللازمة .

تقويم الاستراتيجية ويجب أن تقوم وفق الأرقام فكم طبق من الاستراتيجية وحسب النسب إذا كانت عالية او ضعيفة لغرض وضع التغيير في الاستراتيجية او معالجة الأسباب بالنسبة لتدني النسب ويقوم قسم التخطيط في مكتب المفتش العام بهذا الدور على ان يقوم بتقديم تقرير التقويم كـ (3 اشهر) ونهاية كل سنة بالتنسيق مع لجنة الخبراء المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

9- التقويم النهائي للاستراتيجية :-

ويجرى بعد نهاية المدة الزمنية للاستراتيجية ويتم التقييم من قبل مكتب المفتش العام ومدراء الأقسام في المكتب بالاشتراك مع المدراء العامون ومدراء المديريات والأقسام في الوزارة .

الخطط التفصيلية الخاصة والمحدد تنفيذها من قبل مكتب المفتش العام والخطط التفصيلية لمعالجة الظواهر السلبية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2010-2014)

1- خطة معالجة الظواهر السلبية الموجودة والمحتملة في الوزارة :-

الهدف العام :- تشخيص الظواهر السلبية وتحديد أسباب نشوئها بشكل واضح وتدقيق وتحديد ما اذا كانت ظواهر فساد او ضعف في الأنظمة او الأداء ووضع البرامج والتدابير اللازمة لمعالجتها بمشاركة جميع إدارات الوزارة وعلى مختلف المستويات .

أ- تفاصيل خطة عام 2010 :-

الظاهرة السلبية	آثار الظاهرة السلبية	الهدف من معالجة الظاهرة السلبية	خطة العمل المطلوبة لمعالجة الظاهرة السلبية	المدة اللازمة لمعالجة الظاهرة السلبية	الجهة المنفذة لخطة معالجة الظاهرة السلبية	الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ خطة معالجة الظاهرة السلبية	مؤشرات معالجة الظاهرة السلبية
1- عدم الإطلاع والفهم الكامل لما ورد في تفاصيل لائحة السلوك الوظيفي من قبل الموظفين بشكل عام .	عدم إلمام الموظف تجاه التزاماته الوظيفية قد يسبب ارتكاب المخالفات التي قد تؤدي الضرر بالمال العام أو الأشخاص.	الارتقاء بأداء الموظف بالشكل الذي يضمن المحافظة على المال العام و الأشخاص.	1- قيام مكتب المفتش العام بإعداد ورشة تدريبية للمدراء العامون ومدراء المديرية لشرح تفاصيل لائحة السلوك الوظيفي. 2- قيام المدراء العامون ومدراء البيئة في المحافظات ومدراء الأقسام المرتبطة بمكتب السيد الوزير والوكلاء بشرح تفاصيل لائحة السلوك الوظيفي لمنتسبيهم. 3- يقوم المكلفون بشرح تفاصيل لائحة السلوك للموظفين بإعداد تقارير عن انجاز المهمة بما يضمن تغطية جميع المنتسبين وترفع الى مكتب المفتش العام. 4- إعداد مطبوعات توضح بها تفاصيل لائحة السلوك الوظيفي .	سنة اشهر تبدأ من 1/1/2011 ولغاية 6/1/2011	- مكتب المفتش العام/شعبة الإعلام والتوعية. - دوائر ومديريات وأقسام الوزارة.	1- مكتب المفتش العام/شعبة الإعلام والتوعية. 2- مدراء الدوائر والمديريات والأقسام في الوزارة.	1- اختبارات تحريرية تجرى من قبل الدوائر لمنتسبيها . 2- تقارير الدوائر بخصوص معالجة الظاهرة. 3- انعكاسها على مستوى أداء الموظف وقلة المخالفات المرتكبة.

<p>نتائج التقارير المرفوعة لمكتب المفتش العام عن متابعة تنفيذ خطة المعالجة .</p>	<p>- مكتب المفتش العام /قسم الرقابة والتدقيق. - إدارة قسم الرقابة والتدقيق الداخلي .</p>	<p>- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي . - الدائرة الإدارية والمالية. - دائرة التخطيط والمتابعة .</p>	<p>مستمرة</p>	<p>1- إعداد إجراءات ضبط محكمة. 2- تدريب الكوادر في القسم. 3- تعزيز القسم بكوادر متخصصة في مجال الرقابة والتدقيق .</p>	<p>الحد من حالات الهدر والضرر بالمال العام واكتشاف المخالفة من بدايتها.</p>	<p>2-ضعف اداء قسم الرقابة والتدقيق الداخلي. صعوبة اكتشاف المخالفات الإدارية والمالية في بدايتها مما قد يسبب إلحاق الضرر بالموارد .</p>
<p>-نتائج التقارير الدورية للجهة المسؤولة عن تنفيذ معالجة الظاهرة السلبية.-استحصال الغرامات بالوقت المحدد . -قلة المخالفات البيئية .</p>	<p>- مكتب المفتش العام/قسم التفتيش. مدراء دوائر البيئة ومدير الدائرة القانونية .</p>	<p>- دوائر البيئة في المنطقة الوسطى والجنوبية والشمالية والفرات الأوسط . -الدائرة القانونية .</p>	<p>مستمر</p>	<p>1- تطبيق قانون حماية وتحسين البيئة المرقم 27 لعام 2009 بحق الأنشطة المخالفة وعدم التهاون بالعقوبات . 2- اختيار عناصر كفوءة ونزيهة في مجال استحصال الغرامات. 3- تدريب العاملين في مجال استحصال المفروضة على الأنشطة المخالفة . 4- قيام الدوائر والمديريات ببناء قاعدة معلومات عن الأنشطة الملوثة . 5- التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء ولجنة النزاهة في مجلس النواب وهيئة النزاهة لغرض توجيه الوزارات بتسديد الغرامات المترتبة على الأنشطة المخالفة. 6- تطبيق البرنامج الخاص باستحصال الغرامات الذي تم اعداده من قبل مكتب المفتش العام .</p>	<p>- الحفاظ على بيئة نظيفة والحد من التلوث . - احترام القوانين والتعليمات البيئية. - تخفيض تكاليف حماية البيئة.</p>	<p>3-ضعف تطبيق الإجراءات القانونية في تسديد الغرامات المفروضة على الأنشطة المخالفة. - استمرار المخالفة . - الإضرار بالجانب البيئي . - فسح المجال لتعاطي الرشوة . - عدم احترام تطبيق القوانين البيئية . - زيادة تكاليف حماية البيئة.</p>

<p>- قلة الشكاوى الخاصة بالإيفادات. - شعور الموظفين بالرضا . - تطور مستوى الاداء.</p>	<p>مكتب المفتش العام /قسم التخطيط.</p>	<p>- مكتب المفتش العام /قسم التخطيط. - مركز تقنيات المعلومات - لجنة الإيفادات المركزية . - مدراء الدوائر.</p>	<p>6/15 ولغاية 12/15</p>	<p>1- إعداد قاعدة بيانات من قبل مكتب المفتش العام بالتنسيق مع مركز تقنيات المعلومات عن جميع اسماء الموظفين وسيرهم الذاتية وعدد فرص التدريب الممنوحة لهم ويتم تحديثها بشكل مستمر. 2- اعداد شروط محددة للترشيح للدورات التدريبية وحسب كل حالة . 3- تقوم اللجان الفرعية في دوائر الوزارة بترشيح اصيل وبديل بنسبة (1) اصيل الى (2) بديل حتى تكون خيارات اوسع للجنة الايفاد المركزية في تحديد المرشحين .</p>	<p>-الحفاظ على المال العام . -تكافؤ الفرص بين الموظفين . -رفع كفاءة جميع الموظفين ولجميع الاختصاصات -خلق روح التعاون بين الموظفين مما يؤدي الى تطوير الاداء.</p>	<p>- هدر في المال العام. - منح فرص لأشخاص محددين وضعف بناء القدرات على مستوى الوزارة بشكل عام . - فقدان ثقة الموظف بوزارته . - خلق حالة من العداة والكراهية بين الموظفين الامر الذي سوف يعرقل عمل الوزارة في كثير من الاحيان بسبب فقدان التعاون.</p>	<p>4-عدم التكافؤ في توزيع فرص التدريب والتأهيل بين دوائر البيئة.</p>
<p>ارتفاع مستوى الاداء على مستوى الموظفين ومؤسسات الوزارة .</p>	<p>مكتب المفتش العام /قسم التخطيط.</p>	<p>دائرة التخطيط والمتابعة .</p>	<p>مستمرة</p>	<p>1- اعداد خطط سنوية تفصيلية للتدريب يتم بناءها وفق الاحتياجات التدريبية لدوائر الوزارة وكذلك يتم تشخيصها من قبل دائرة التخطيط . 2- مشاركة جميع الادارات في اعداد هذه الخطة .</p>	<p>- تعزيز بناء القدرات . - رفع كفاءة الاداء لتحقيق اهداف الوزارة .</p>	<p>- ضعف اداء الكوادر العاملة . - عدم قدرة الوزارة على تنفيذ مهامها وتحقيق اهدافها</p>	<p>5- عدم وجود خطط محددة للتدريب في الوزارة في الجانب الفني والاداري وضعف استغلال الموارد المخصصة لها.</p>

<p>- تطور مستوى الاداء . - شعور الموظفين بالرضا .</p>	<p>مكتب المفتش العام / قسم الرقابة والتدقيق .</p>	<p>- مكتب المفتش العام / قسم الرقابة والتدقيق . - دوائر واقسام الوزارة .</p>	<p>/1/15 2012 لغاية /1/15 2013</p>	<p>1- اعداد مؤشرات لتقييم اداء العاملين ولمختلف الاختصاصات استكمالاً للمؤشرات التي تم اعدادها من قبل مكتب المفتش العام لدوائر الوزارة . 2- اعداد مؤشرات للتقييم على مستوى المنظمة للدوائر .</p>	<p>- تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء بشكل عام . - توفير الوقت والجهد والاموال . - وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . - التعرف على الاحتياجات التدريبية .</p>	<p>- عدم قدرة الوزارة على تشخيص الانحرافات والنقاط الايجابية في الاداء . - هدر في الوقت والجهد والاموال</p>	<p>6- ضعف نظام تقويم الاداء (موظفين ، منظمات) في مؤسسات الوزارة .</p>
<p>تداول المراسلات ونقل البيانات إلكترونياً .</p>	<p>- مكتب المفتش العام/قسم الادارة والحسابات السيد انور صبري . - مركز تقنيات المعلومات .</p>	<p>-مكتب المفتش العام/قسم الادارة والحسابات السيد انور صبري . -دوائر واقسام الوزارة . -مركز تقنيات المعلومات .</p>	<p>ثلاث سنوات 2011 2012 2013</p>	<p>1- اعداد وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة للقيام بدورها في نجاح مشروع الادارة الالكترونية . 2- تنظيم جميع محتويات الاضابير العامة والخاصة . 3- ارشفة الاضابير الكترونياً . 4- حفظ البيانات والمعلومات . 5- التحديث الدوري المستمر 6- وضع آلية لامن المعلومات . 7- اعداد انظمة خاصة يتم من خلالها ربط البيانات . 8- ربط البيانات بشبكة معلوماتية متداخلة عن طريق الانترنت . 9- وضع برامج الحماية للسيطرة على البيانات .</p>	<p>1- الاستغناء عن الاساليب الورقية التقليدية . 2- السرعة العالية للاداء والاستثمار الامثل للزمن . 3- تخفيض التكاليف الناتجة عن المراسلات التقليدية الورقية .</p>	<p>استهلاك الوقت والجهد والاموال عند استخدام المراسلات الورقية وتداول المعلومات .</p>	<p>7- عدم العمل بالادارة الالكترونية .</p>

					<p>4- تقديم افضل الاستشارات والاختصاصات التي تساعد متخذي القرار باتخاذ القرارات بسهولة الوصول الى المعلومة وعدم التلاعب والعبث بها والحفاظ على سريتها.</p>		
<p>- وجود دليل وصف وظيفي مفصل . - وجود دليل توصيف خاص بكل موظف .</p>	<p>- مكتب المفتش العام /معاون المفتش العام. - الدائرة الإدارية والمالية / قسم الافراد .</p>	<p>-الدائرة الإدارية والمالية / قسم الافراد . -دوائر واقسام الوزارة . -مكتب المفتش العام .</p>	<p>/2/1 2011 /12/31 2013</p>	<p>- مراجعة دليل الوصف الوظيفي الخاص بالوزارة بما يتفق مع التخصصات ومهام وأهداف الوزارة . - تطبيق نظام الوصف الوظيفي في دوائر واقسام الوزارة .</p>	<p>1- ضمان حسن اداء الاعمال . 2- القدرة على تحقيق اهداف الوزارة . 3-تحقيق العدالة. 4-وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.</p>	<p>1- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب . 2- قصور في الاداء .</p>	<p>8- الوصف الوظيفي لا يتفق مع مهام وزارة البيئة في بعض مفرداته.</p>

<p>نتائج التقارير للمفتش العام /قسم الرقابة والتدقيق. عن متابعة تنفيذ خطة معالجة الظواهر السلبية .</p>	<p>مكتب المفتش العام /قسم الرقابة والتدقيق.</p>	<p>الدائرة الادارية والمالية قسم الحسابات</p>	<p>من /3/1 2011 لغاية /3/1 2012</p>	<p>1- اعتماد نظام سيطرة مخزنية متكامل . 2- اعداد برنامج حاسوب للسيطرة المخزنية . 3- تشكيل لجان جرد من ذوي الاختصاص . 4- مطابقة الجردوات المخزنية .</p>	<p>- ضمان دقة البيانات المالية . - الحفاظ على المال العام .</p>	<p>- عدم وجود سيطرة على الموجودات المخزنية والنقدية والثابتة. - هدر في المال العام . - تفشي ظاهرة الفساد .</p>	<p>9- ضعف ادارة المخازن وتلكؤ لجان الجرد اليدوي والمستمر والمفاجئ للموجودات المخزنية والنقدية والثابتة .</p>
<p>1- وجود بيانات كاملة عن هذه الأنشطة . 2- الإجراءات القانونية المتخذة بحق المخالفين.</p>	<p>مكتب المفتش العام / قسم التفتيش.</p>	<p>دوائر ومديريات البيئة في بغداد والمحافظات.</p>	<p>/2/1 2011 ولغاية /2/1 2013</p>	<p>1- قيام دوائر ومديريات البيئة في بغداد والمحافظات بإجراء مسح شامل لكافة الأنشطة الملوثة غير الحاصلة على الموافقات البيئية . 2- اعداد قاعدة بيانات عن هذه الأنشطة يحدد فيها موقع هذه النشاطات ونوع التلوث الصادر .</p>	<p>1- التعرف على النشاطات الغير حاصلة على الموافقات البيئية الملوثة. 2- اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين . 3- تقليل معاناة المواطنين بسبب التلوث البيئي الصادر من هذه النشاطات .</p>	<p>- زيادة التلوث البيئي . - التأثير المباشر على المواطنين . - هدر المال العام .</p>	<p>10- عدم وجود مسح متكامل للأنشطة الملوثة غير الحاصلة على الموافقات البيئية.</p>

<p>اعداد مواصفات فنية وجداول كميات بشكل جيد وغير قابل للاجتهاد.</p>	<p>مكتب المفتش العام/قسم التفتيش +شعبة مراجعة العقود.</p>	<p>- دائرة التخطيط والمتابعة - إدارات المشاريع</p>	<p>مستمر من عام 2010 ولغاية نهاية 2013</p>	<p>- قيام إدارات المشاريع بأعداد وصف تفصيلي للمواصفات الفنية للمشروع بما يضمن عدم الاجتهاد في التنفيذ. - اختيار إدارات المشاريع ممن يمتلكون الخبرة والكفاءة في إعداد المواصفات الفنية وجداول الكميات وحسب تخصص كل مشروع. - تدريب الكوادر العاملة في ادارة المشاريع على كيفية إعداد المواصفات الفنية للمشاريع. - الاستعانة بالمكاتب الاستشارية في الجامعات والوزارات في تحديد المواصفات الفنية في حال تعذر ادارات المشاريع القيام بذلك.</p>	<p>- منع وقوع حالات الفساد -المحافظة على المال العام.</p>	<p>- هدر المال العام. - وقوع حالات الفساد.</p>	<p>11-عدم الدقة في ذكر تفاصيل المواصفات الفنية وجداول الكميات للمشاريع .</p>
<p>قلة الشكاوي الواردة من اصحاب الأنشطة .</p>	<p>- مكتب المفتش العام - الدائرة الفنية</p>	<p>دوائر ومديريات البيئة في بغداد والمحافظات.</p>	<p>2010 ولغاية نهاية 2013</p>	<p>- اختيار الموظفين من ذوي النزاهة والخبرة العاملين في (فرق التفتيش البيئي، الشعب والوحدات الخاصة بالآثار البيئي، لجان الكشوفات الموقعية ومنح الموافقات البيئية) في فرق التفتيش البيئية. - نشر تعليمات ومحددات منح الموافقات البيئية بشكل يسهل على المواطن الوصول اليها من خلال (الملصقات، المطويات، البوسترات، الانترنت). - استبدال اعضاء اللجان بشكل دوري حسب الفترات الزمنية المحددة (سنة اشهر). - استخدام التكنولوجيا الحديثة في توثيق البيانات والمعلومات(برنامج منح الموافقات البيئية الذي تم اعداده من قبل المفتش العام .</p>	<p>- القضاء على آفة الرشوة. -المحافظة على البيئة. -المحافظة على المال العام.</p>	<p>- حدوث ضرر بالجانب البيئي . - وقوع حالات الفساد. - هدر المال العام.</p>	<p>12. تعاطي الرشوة مقابل: أ. منح الموافقات البيئية. ب. غض النظر عن الأنشطة المخالفة. ج. إجراء الكشوفات البيئية .</p>

ب. تفاصيل خطة عام 2014:
 اولا:- استمرار معالجة بعض الظواهر وكما مبين ادناه:

الظاهرة السلبية	آثار انتشار الظاهرة السلبية	الهدف معالجة الظاهرة السلبية	خطة العمل المطلوبة لمعالجة الظاهرة السلبية	المدة اللازمة لمعالجة الظاهرة السلبية	الجهة المنفذة لخطة معالجة الظاهرة السلبية	الجهة المسؤولة عن متابعة تنفيذ خطة معالجة الظاهرة السلبية	مؤشرات معالجة الظاهرة السلبية
1-ضعف اداء قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.	صعوبة اكتشاف المخالفات الإدارية والمالية في بدايتها مما قد يسبب إلحاق الضرر بالموارد .	الحد من حالات الهدر والضرر بالمال العام واكتشاف المخالفة من بدايتها.	1. إعداد إجراءات ضبط محكمة . 2. تدريب الكوادر في القسم. 3. تعزيز القسم بكوادر متخصصة في مجال الرقابة والتدقيق .	مستمرة	- قسم الرقابة والتدقيق الداخلي . - الدائرة الإدارية والمالية - دائرة التخطيط والمتابعة .	- مكتب المفتش العام / قسم الرقابة والتدقيق. - إدارة قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.	نتائج التقارير المرفوعة لمكتب المفتش العام عن متابعة تنفيذ خطة المعالجة .
2-ضعف تطبيق الإجراءات القانونية في تسديد الغرامات المفروضة على الأنشطة المخالفة.	- استمرار المخالفة . - الإضرار بالجانب البيئي . - فسح المجال لتعاطي الرشوة .	- الحفاظ على بيئة نظيفة والحد من التلوث . - احترام القوانين والتعليمات البيئية . - عدم احترام تطبيق	1. تطبيق قانون حماية وتحسين البيئة المرقم 27 لعام 2009 بحق الأنشطة المخالفة وعدم التهاون بالعقوبات . 2. اختيار عناصر كفوءة ونزيهة في مجال استحصا الغرامات. 3. تدريب العاملين في مجال استحصا المفروضة على الأنشطة المخالفة . 4. قيام الدوائر والمدبريات ببناء قاعدة معلومات عن الأنشطة الملوثة. 5. التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء	مستمر	- دوائر البيئة في المنطقة الوسطى والجنوبية والشمالية والفرات الأوسط . - الدائرة القانونية .	- مكتب المفتش العام/قسم التفتيش. مدراء دوائر البيئة ومدير الدائرة القانونية .	-نتائج التقارير الدورية للجهة المسؤولة عن تنفيذ معالجة الظاهرة السلبية. -استحصا الغرامات بالوقت المحدد .

قلة المخالفات البيئية .				ولجنة النزاهة في مجلس النواب وهيئة النزاهة لغرض توجيه الوزارات بتسديد الغرامات المترتبة على الأنشطة المخالفة. 6. تطبيق البرنامج الخاص باستحصال الغرامات الذي تم اعداده من قبل مكتب المفتش العام .	البيئة.	القوانين البيئية - زيادة تكاليف حماية البيئة.	
ارتفاع مستوى الاداء على مستوى الموظفين ومؤسسات الوزارة .	مكتب المفتش العام / قسم التخطيط.	دائرة التخطيط والمتابعة .	مستمرة	1- اعداد خطط سنوية تفصيلية للتدريب يتم بناءها وفق الاحتياجات التدريبية لدوائر الوزارة وكذلك يتم تخصيصها من قبل دائرة التخطيط . 2- مشاركة جميع الادارات في اعداد هذه الخطة.	- تعزيز بناء القدرات . - رفع كفاءة الأداء لتحقيق أهداف الوزارة .	- ضعف اداء الكوادر العاملة . - عدم قدرة الوزارة على تنفيذ مهامها وتحقيق اهدافها .	3- عدم وجود خطط محددة للتدريب في الوزارة في الجانب الفني والإداري وضعف استغلال الموارد المخصصة لها.

ثانيا: استمرار تنفيذ الخطط التي لم يتم انجازها.

ثالثا: المراجعة النهائية للاستراتيجية.

2- خطة التوعية باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد :-

الهدف : نشر ثقافة النزاهة والشفافية في الوزارة .

الغاية : توعية وتنقيف موظفي الوزارة باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد .

أ- القائمين بتدريب السادة الوكلاء والمستشارين والمدراء العامون (مجموعة من المفتشين العموميين) .

ب- القائمين بتدريب مركز الوزارة والدوائر التابعة لها :

1- السيد حسين خليل رضا

2- السيد سمير حلوقحي

3- السيد أياد كاظم مرزا

تفاصيل الخطة وفق البرنامج الزمني

الفترة الزمنية	الجهة المستهدفة	عدد المستهدفين	محل اقامة الورشة
2010/6/6	مديرية بيئة البصرة	57	مديرية بيئة البصرة
2010/6/8	مديرية بيئة ذي قار	48	مديرية بيئة ذي قار
2010/6/10	مديرية بيئة ميسان	32	مديرية بيئة ميسان
2010/7/11	مديرية بيئة بابل	99	مديرية بيئة بابل
2010/8/8	مديرية بيئة القادسية	55	مديرية بيئة القادسية
2010/9/8	مديرية بيئة المثنى	26	مديرية بيئة المثنى
2010/10/11	مديرية بيئة واسط	65	مديرية بيئة واسط
2010/11/7	مديرية بيئة الانبار	74	مديرية بيئة الانبار
2010/11/22	وكلاء الوزارة المستشارين المدراء العامون	11	مكتب السيد الوزير
2010/12/13	مديرية بيئة ديالى	38	مديرية بيئة ديالى
2011/1/10	مديرية بيئة كركوك	37	مديرية بيئة كركوك
2011/2/8	مديرية بيئة نينوى	71	مديرية بيئة الموصل
2011/2/21	مديرية بيئة النجف	65	مديرية بيئة النجف
2011/3/6	مديرية بيئة كربلاء	69	مديرية بيئة كربلاء
2011/3/27	مديرية بيئة صلاح الدين	25	مديرية بيئة صلاح الدين
2011/4/10	بيئة بغداد	165	بيئة بغداد
2011/4/17	الدائرة الفنية	144	الوزيرية
	الدائرة القانونية	32	
	دائرة التخطيط والمتابعة	47	
2011/5/8	قسم التدقيق والرقابة والداخلية	20	مركز الوزارة
	الدائرة الادارية والمالية	215	
	قسم العقود	9	
2011/5/22	قسم العلاقات العامة وقسم علاقات البيئة الدولية	11	مركز الوزارة
	دائرة التوعية والاعلام البيئي	29	
	مركز تقنيات المعلومات	29	

2011/6/5	مركز الوقاية من الإشعاع	90	مركز الاشعاع
2011/6/20	دائرة شؤون الالغام	77	دائرة شؤون الالغام
المجموع	مجموع الدوائر المستهدفة (27) دائرة مستهدفة	مجموع المستهدفين (1640)	

الموازنة المطلوبة (35,900,000) خمسة وثلاثون مليون وتسعمائة الف دينار عراقي .

3- خطة عمل المكتب فيما يخص الحملة الوطنية لمحاربة ظاهرة الرشوة لعام 2010-2011 :-

أ- الهدف العام :-

الحد من ظاهرة الرشوة في دوائر وأقسام الوزارة .

ب- الغاية :-

تحديد مظاهر ومواطن الرشوة في دوائر وأقسام الوزارة ووضع الآلية المناسبة للحد منها .

ج- تفاصيل الخطة :-

- تحديد مظاهر ومواطن الرشوة في أقسام الوزارة والمتوقع حدوثها وتواجدها كالاتي :-
- أولاً :- تعاطي الرشوة مقابل منح الموافقات البيئية .
- ثانياً :- تعاطي الرشوة مقابل غض النظر عن الأنشطة المخالفة .
- الثالث :- تعاطي الرشوة في مجال إجراء الكشوفات المختلفة .
- رابعاً :- تعاطي الرشوة في مجال العقود .
- امساً :- تعاطي الرشوة من خلال المخالفات في تطبيق الإجراءات الإدارية (التعيينات ، النقل ، الإجازات ، الترقية ...) .
- سادساً :- تعاطي الرشوة مقابل تسريع انجاز المعاملات .
- سابعاً :- تعاطي الرشوة مقابل التأثير في سير عمل اللجان التحقيقية .
- امناً :- تعاطي الرشوة مقابل منح أوراق أو وثائق بشكل غير قانوني .
- اسعاً :- تعاطي الرشوة مقابل تثبيت نتائج الفحوصات المخبرية المخالفة للنتائج الحقيقية (الإنشائية والبيئية) .

- القيام بعقد اجتماع موسع مع دوائر وأقسام الوزارة لغرض شرح آلية تطبيق الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تحد من ظاهرة الرشوة والمشاكل التي تواجه تنفيذ هذه الإجراءات ومحاولة تذليلها وكذلك قيام رؤساء الدوائر بتقديم أي مقترحات إجرائية يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة الرشوة لغرض دراستها وإجراء اللازم بصددتها .
- تزويد دوائر ومديريات وأقسام الوزارة بالإجراءات التنظيمية والإدارية الواجب اتخاذها لغرض الحد من ظاهرة الرشوة
- إعطاء مدة محددة لدوائر وأقسام الوزارة لغرض تنفيذ هذه الإجراءات .
- قيام مكتب المفتش العام بتشكيل فرق تفتيشية تقوم بالمهام والواجبات التالية :-
- أولاً : القيام بمتابعة تنفيذ الإجراءات التنظيمية والإدارية من قبل دوائر وأقسام الوزارة ورفع التقارير اللازمة .

ثانياً : القيام بزيارات تفتيشية مفاجئة للدوائر والأقسام الأكثر عرضة للرشوة لغرض ضبط حالات تعاطي الرشوة من قبل الموظفين وحسب الجدول الآتي :-

جدول زمني للزيارات التفتيشية والذي سيبدأ العمل به من تاريخ 2009/6/1

التاريخ	اسم الدائرة أو القسم	الفريق التفتيشي
يحدد في حينه	دائرة بيئة بغداد	1- ليلي هوبي زرار 2- مرتضى جاسم احمد 3- تيسير نبيل مناتي
يحدد في حينه	قسم العقود	1- سمير حلوق 2- حسن جاسم جواد 3- ذوالفقار علي محمد
يحدد في حينه	الدائرة الإدارية والمالية	1- رياض عبد الأمير خلف 2- مصطفى إبراهيم عبد الرحمن 3- ابتسام عباس جعفر
يحدد في حينه	دائرة حماية وتحسين البيئة المنطقة الجنوبية	1- ياسر محمد جعفر 2- مهند غازي سلمان 3- عبد الله أياد عبد الجبار
يحدد في حينه	دائرة حماية وتحسين البيئة الفرات الأوسط	1- جلال حمزة محي 2- فراس علي حريجة 3- أياد كاظم مرزا
يحدد في حينه	دائرة حماية وتحسين البيئة المنطقة الشمالية	1- مصطفى إبراهيم عبد الرحمن 2- أياد كاظم مرزا 3- زمان كاظم هادي

هـ - نشر ثقافة النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر تعاطي الرشوة وكيفية الحد من هذه الظاهرة من خلال عقد الندوات وإعداد بوسترات إعلامية بهذا الخصوص .

مكتب المفتش العام / وزارة البيئة

محتويات التقرير

رقم الصفحة	الموضوع	ت
	المقدمة	1
4-1	ستراتيجية مكتب المفتش العام لمكافحة الفساد	2
12-5	الخطط التفصيلية لمعالجة الظواهر السلبية للأعوام 2010-2014	3
15-14	خطة التوعية باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والاسراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	4
16-15	خطة عمل المكتب فيما يخص الحملة الوطنية لمحاربة ظاهرة الرشوة لعام 2010-2011	5

مكتب المفتش العام



Office of General Inspector

**Anti-Corruption Strategy
2010/2014
Ministry of Environment
Office of General Inspector**

